الأرشيف العثماني وكتابة تاريخ مصر في الحقبة العثمانية قراءة نقدية

أ.م. أحمد نجم

أستاذ مساعد قسم اللغات الشرقية –كلية الآداب

جامعة عين شمس

تقديم

عرّف ابن خلدون التاريخ بقوله:" إنه خبر عن الاجتماع الإنساني الذي هو عمران العالم وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال مثل التوحش والتأنس والعصبيات، وأصناف التغلبات للبشر بعضهم على بعض، وما ينشأ عن ذلك الملك والدول ومراتبها، وما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعيهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع، وسائر ما يحدث في ذلك العمران بطبيعته من الأحوال"[١].

ولكي يتمكن المؤرخ من الإطلالة على ذلك التاريخ الذي لم يصنعه ولم يشاهد ما وقع فيه من أحداث لماست حياة الإنسان بالأساس في شتى مناحيها المختلفة الاجتماعية والثقافية والسياسية والفكرية والاقتصادية في سعيه لعمران العالم كما ذكر ابن خلدون لابد له من نوافذ معرفية روائية ومادية يمكن إن أحسن قراءتها والتعاطي معها أن تساعده على تشكيل فسيفساء تلك الجدارية الضخمة التي تسمى التاريخ.

وتمثل الوثائق أحد أهم وسائل ذلك التنافذ وكلما زاد التراث الوثائقي لفترة زمنية معينة أو منطقة جغرافية بعينها كلما انفتحت أمام دارس التاريخ آفاق أرحب ونافذة أوسع تحمله من مجرد مشاهدة هذا التاريخ إلى المشاركة في كتابته. ولعل الوثائق التي يضمها الأرشيف العثماني التابع لرئاسة مجلس الوزراء والذي يبلغ مجموعهامائة وخمسين مليون وثيقة تمثل بتنوعها اللغوي والزمني والجغرافي مساحة أرحب من البحث العلمي الحر في مجال حركة التأريخ، وتمكن الدارس ليس من دراسة تاريخ الدولة العثمانية وحدها؛ بل من دراسة تاريخ العديد من الدول التي

كانت تابعة لتلك الدولة أو قامت على آراضيها متخلصة من قيود النظرة القومية الضيقة التي يمكن أن تكبل مثل تلك الدراسات.

وفي هذا الإطار تأتي هذه الدراسة لتلقي الضوء على تعاطي الكتابات التاريخية التي أنتجتها المدرسة المصرية مع هذا التراث الوثائقي العثماني شديد التنوع والضخامة. ولعلها تجيب على عدد من الأسئلة –أو تطرحها على أقل تقدير– من قبيل هل وظفت تلك الدراسات وثائق ذلك الأرشيف العثماني من عدمه، وهل أدت عوامل من قبيل اهتمام القائمين على تنظيمه وفهرسته وتسهيل الوصول إلى محتواه الوثائقي إلى توسيع الاهتمام به وتعميق التعاطي معه من قبل الباحثين والدارسين، وهل تمت الاستعانة بكامل أقسام ذلك الأرشيف العثماني التي بها وثائق تخص مصر أم أن هناك أقسام أخرى حالت بعض المشكلات والصعوبات التي تتبدى في الوثائق ذاتها من حيث اللغة وطريقة الكتابة دون الاستفادة منه بالشكل المرجو الذي قد يضيف جديدًا إلى تلك الدراسات التي تتعلق بتاريخ مصر في فترته العثمانية. ولعل هذه القراءة النقدية إذا نجحت في الاجابة على مثل هذه التساؤلات قد تساعد على تجسير وتقريب المسافة بين المشتغلين بهذه الفترة من تاريخ مصر والمتمثلة في الحقبة العثمانية وبين تلك النافذة المعرفية المتمثلة في وثائق الأرشيف العثماني التي قد تساعد على إضاءة جوانب أخرى من تاريخ تلك الفترة من تاريخ مصر.

الدراسات العثمانية في مصر البدايات والتطور

شغلت الدولة العثمانية حيزًا مكانيًا وزمانيًا كبيرًا في التاريخ الإسلامي استمر ما يزيد عن الستة قرون لعبت فيها تلك الدولة أدوارًا هامة تمثلت في توسيع رقعة الأراضى الإسلامية عن طريق فتوحاتها فى أوروبا وخاصة فتح القسطنطينية. كما أنها مثلت حائط صد فى وجه أطماع الأوروبيين في العالمين الإسلامي والعربي، وهذا الأمر حمى المسلمين من خطري التنصير والاستعمار اللذان ابتليت بهما بعض الدول الأسيوية والأفريقية عندما ضعفت تلك الدولة في فترات تالية. وكان تأمين طرق الحج وحماية الأماكن المقدسة[٢]، ووضعها تحت الحماية العثمانية[٣]، من المهام التي حرصت عليها الدولة العثمانية أشد الحرص متمثلة في ذلك بما كانت تقوم دول الخلافة والدول الإسلامية المختلفة السابقة عليها والتي تولت القيام بهذا الأمر.

ولكن رغم تلك الأهمية البالغة؛ إلا أن الدراسات العربية المبكرة التي تناولت تاريخ تلك الدولة كانت محملة تحت تأثير كتابات المستشرقين وبزوغ تيار قومي واضح بتحيزات سلبية واضحة، وظهرت في تلك الدراسات إدعاءات مفادها أن تلك الدولة لم تقدم منجزًا حضاريًا أو فكريًا أو ثقافيًا واحدًا؛ بل إنها كانت السبب الرئيس في التخلف الحضاري الذي أصاب العالم العربي[٤].

وقد شكل هذا الرأي وجهة النظر الأساس في التأريخ للدولة العثمانية لفترة طويلة، ولم يلتفت هؤلاء الأساتذة من المؤرخين الرواد إلى أن كتابات المستشرقين تلك والتي رسمت صورة قاتمة للمجتمع الإسلامي/ العثماني قد جاءت نتيجة تراكمات عدة تمثلت في أن الغرب الذي ينتمي إليه هؤلاء المستشرقون كان يعادي بشدة الدولة العثمانية نتيجة الخطر الذي تعرض له بسبب فتوحات العثمانيين في

أوروبا. وقد شكلت تلك الفتوحات موقفاً معادياً للدولة العثمانية المسلمة في الذهنية الغربية، حتى أن كلمة Turk أصبحت مرادفاً لكلمة مسلم في تلك الفترة[٥].

يؤكد على هذا ما ذكره المؤرخ الأستاذ الدكتور رؤوف عباس في معرض حديثه عن فترة دراسته قائلا: "كان أساتذتي في جامعة القاهرة يرددون في محاضراتهم مقولة أن مصر وغيرها من البلاد العربية قد عاشت مرحلة ركود وجمود وتخلف في كل شيئ طوال العصر العثماني، وهذا ماكانت المراجع في المكتبات ترده استنادًا على ما استقر عليه رأي "ثقاة" المستشرقين[٦]. وظلت كتابة تاريخ مصر وبقية أقاليم الدولة العثمانية تركز على الجوانب السلبية في هذا العصر والكثير من هذا النوع من الدراسات كان همه الأساس إبراز الطبيعة المستبدة للحكم وأحوال التدهور والفوضى التي حاقت بالمجتمع والاقتصاد والثقافة والتعليم. ومن ثم صورت القرون الثلاثة السابقة على الحملة الفرنسية على مصر ١٧٩٨م بأنها أقصى نقطة إنحدار شهدها تاريخ مصر على الإطلاق[٧].

وقد بدأت المدرسة المصرية في التاريخ عقب افتتاح الجامعة المصرية الحكومية عام ١٩٢٥م وكانت اللغات الأجنبية خاصة الإنجليزية والفرنسية بمثابة الوسيلة الأساس للتعليم بها. وقد ظهرت الدراسات الأولى لتاريخ مصر في الحقبة العثمانية على يد جيل من الرواد المؤرخين مقتصرة أو كادت على فترة حكم محمد علي باشا وأسرته –التي كانت ما تزال تحكم مصر في تلك السنوات– على اعتبار أن هذا العصر يمثل بداية لتاريخ مصر الحديث وبروز الشخصية المصرية في بعدها القومي.

وقد ساعد على تأكيد ذلك التوجه ما أنتجته الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى من تجليات –خاصة مع تولي حزب الاتحاد والترقي لمقاليد الحكم في الدولة العثمانية في عام ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م– تبدت في بروز تلك القناعات والتوجهات

القومية إن في شقها العربي أو في شقها التركي. فقبيل الحرب العالمية الأولى وفي ظل حكومة الاتحاد والترقي جرت أول المحاولات لطمس الهوية الإسلامية/ العثمانية للدولة وذلك عن إبراز الهوية القومية والنيل من تاريخ الأسرة الحاكمة العثمانية والحط من قدر السلاطين العثمانيين، وأصبح مفهوم القومية ومفهوم العصبية التركية Türkçü هما العلامة التي ميزت الكتابات التاريخية في ذلك الوقت[٨]. وفي هذا الشأن لعب التعليم دورًا مهمًا في ترسيخ تلك المفاهيم فقد دخلت مفاهيم القومية والعرقية التركية إلى مناهج الدراسة في العام ١٩١٣–١٩١٤م في المدارس الابتدائية والمتوسطة، وزادت في تلك المدارس ساعات تدريس التاريخ المحمل بتلك المفاهيم. ولم تعد دروس التاريخ قاصرة على تاريخ الدولة العثمانية؛ بل أضيفت إليها التواريخالعامة وتواريخ الحضارات الأخرى[٩].

وعقب هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى (١٩١٤–١٩١٨م) وما تلاها من حرب الاستقلال برز إلى الواجهة شعور قومي شديد. وشكل مفهوم العصبية التركية الفلسفة الأساس للجمهورية التركية التي سيتم تأسيسها بعد ذلك. وشجع على بروز الإحساس القومي المشترك هجرة الأتراك من تركستان وقفقاسيا إلى تركيا[١٠]. وتم التأكيد على مفهوم القومية التركية أكثر من مفاهيم الإسلام والعثمانية، وهذا المفهوم سوف يشكل الأساس الايدلوجي الذي سوف يقام عليه بناء التأريخ للدولة العثمانية في عهد الجمهورية التركية[١١].

أضف إلى ذلك سعي فريق من المؤرخين إلى تفسير التغيرات الهامة التى شهدتها مصر فى عصر محمد علي فى سياق المؤثرات الحضارية الغربية التى جلبتها الحملة الفرنسية إلى مصر. واعتبار ذلك العهد يشكل صفحة "حديثة" من تاريخ مصر تختلف عما كانت عليه الحال من قبل في الفترة العثمانية. وقد شجع على ذلك التوجه

الإهتمام الرسمي للدولة على عهد الملك فؤاد بإلقاء الأضواء الباهرة على تاريخ الأسرة العلوية، وإبراز منجزات محمد علي باشا والخديو إسماعيل على وجه الخصوص، فركز المؤرخون دراساتهم على القرن التاسع عشر بإعتباره "عصر الحداثة"(١٢).

وقد انعكس ذلك التوجه على النتاج العلمي الذي قدمه أساتذة مدرسة التاريخ المصرية في شقه الخاص بتاريخ مصر في الحقبة العثمانية في النصف الأول من القرن العشرين حيث مال المؤرخون المصريون إلى تجاهل الزمن الطويل تحت الحكم العثماني قبل عهد محمد علي، أو إلى إخفائه واعتباره غير جدير بالدراسة الجدية. وقنعت الأسرة الحاكمة المتمثلة في أسرة محمد علي بتشجيع الدراسات المتعلقة بتاريخها الخاص"(١٣).

يدلل على ذلك عدد من عناوين تلك الرسائل الخاصة بهؤلاء الأساتذة المؤرخين فنجد أن رسالة الدكتوراه الخاصة بالدكتور محمد صبري السربوني جاءت تحت عنوان" نشأة الروح القومية في مصر ١٨٦٢-١٨٨٢م"(باريس ١٩٢٤م). ورسالة الماجستير الخاصة بالأستاذ محمد شفيق غربال كان عنوانها:" بداية المسألة المصرية وظهور محمد علي" (ليفربول ١٩٢٤). ورسالة الدكتوراه الخاصة بالدكتور بمحمد فؤاد شكري تحت عنوان "الرق في السودان في عصر إسماعيل"(ليفربول ١٩٣٥م). ورسالة الماجستير بالدكتور أحمد عزت عبد الكريم جاءت تحت عنوان "تاريخ التعليم في عصر محمد علي"(القاهرة ١٩٣٦م). أما رسالة الدكتوراه الخاصة به فكان عنوانها "تاريخ التعليم منذ آواخر عصر محمد علي إلى أوائل حكم توفيق" (القاهرة ١٩٤٧م). ورسالة الماجستير الخاصة بالدكتور عبد الحميد البطريق تحت عنوان "محمد علي في بلاد العرب"(القاهرة ١٩٤٣م)(١٤).

فإذا ما استعرضنا بعضًا من تلك الرسائل بشيء من التفصيل نجد على سبيل المثال أن دراسة محمد صبري السربوني كانت تتألف من تمهيد وخمسة فصول وخاتمة، وكما يتضح من عنوانها لم تكن الفترة العثمانية التي سبقت عصر محمد علي باشا داخلة ضمن النطاق الزمني لفترة الدراسة لذا فلم تتحدث الرسالة عن فترة مصر العثمانية سوى في عدة أسطر في تمهيد الدراسة[١٥]. ولم تشتمل قائمة المصادر والمراجع على أية وثيقة تركية ترجع إلى الأرشيف العثماني، واقتصر في دراسته على المصادر الاجنبية والوثائق التي كانت موجودة في الأرشيفات الأوروبية المختلفة[١٦].

فإذا ما انتقلنا للحديث عن رسالة الماجستير الخاصة بأحمد عزت عبد الكريم التي حملت عنوانًا هو: "تاريخ التعليم في عصر محمد علي" نجد أن الحديث عن التعليم والحياة العلمية في الفترة العثمانية التي سبقت عهد محمد علي والتي تمتد بين عامي ١٨١٧٨–١٧٩٨م لم يستغرق أكثر من صفحة واحدة فقط في تلك الدراسة وجاء ذلك في الفصل الأول من الدراسة الذي جاء تحت عنوان: "التعليم قبل عصر محمد علي" الذي قاربت عدد صفحاته الثلاثين صفحة، وذلك في تمهيد لموضوع الدراسة الأساس التي جاءت في اكثر من ثمانمائة صفحة [١٧].

وفي فترات الخمسينيات والستينيات استمرت الدراسات العثمانية في مصر في دراسة موضوعات تتعلق بالأسرة العلوية، ولكنها بدأت تتناول موضوعات تتعلق بفترات أخرى من التاريخ العثماني، وإن انصب اهتمام تلك الدراسات على الفترات المتأخرة من عمر الدولة العثمانية، وأسباب سقوطها، وتأسيس الجمهورية التركية، مثال ذلك: رسالة الماجستير الخاصة بأحمد عبد الرحيم مصطفى تحت عنوان" علاقات مصر بتركيا في عهد الخديو إسماعيل (١٨٦٣–١٨٧٩م) عام ١٩٥١م، ورسالتي توفيق علي برو للماجستير والدكتوراه الأولى تحت عنوان" العرب والترك في العهد

الدستوري" عام ١٩٦٠م، والثانية تحت عنوان "العرب والترك في الحرب العالمية الأولى" عام ١٩٦٤م . وظلت النظرة إلى الدولة العثمانية على أنها دولة غازية محتلة للوطن العربي حاضرة في بعض الدراسات التي ظهرت في تلك الفترة مثل رسالة الماجستير الخاصة بمحمد عبد المنعم الراقد تحت عنوان"الغزو العثماني لمصر ومطلع العهد العثماني فيها" (١٩٦٨م)[١٨].

وقد جاءت دراسة برو في بابين تناول في الأول فترة ما قبل الدستور منذ بداية عهد التنظيمات إلى الانقلاب. واشتمل الباب الثاني على ستة فصول الأول موقف العرب من إعلان الدستور وفي الثاني نضال العرب ضد استبداد الاتحاديين ضمن النطاق الإداري، وفي الثالث نضالهم في مجلس المبعوثان، وفي الرابع علاقة العرب والترك في عهد الحكومة المنبثقة عن حزب الحرية والائتلاف، وفي الخامس علاقتهم بالترك في عهد الفترة الثانية من حكم الاتحاديين، وفي الأخير التطور السياسي الجديد.

كان برو ينطلق من حس قومي واضح يتضح ذلك من مقدمة الدراسة التي استعرض فيها المؤلف مصادر دراسته إذ أنه استبعد فيها أي مصدر قد يعارض الفكرة التي وجه البحث إليها من ذلك قوله في معرض حديثه عن جريدة المؤيد وصاحبها علي يوسف:"أما جريدة المؤيد فكانت تهيئ لي المقالات المترجمة عن الجرائد التركية بشكل أوفى وبعبارة أوضح وأسلم، ثم أن مقالات الإصلاحيين العرب فيها كانت تهيئ لي مادة دسمة استخلص منها كثيرا من الحقائق صحيح أن صاحبها علي يوسف كان عدوا للاتحاديين مع إخلاص وولاء للدولة العثمانية ومشايعًا لخديو مصر ولعزت باشا العابد إلا أنني لم أكن أعير الاهتمام الكبير لآرائه ومقالاته لعلمي بذلك"[١٩].

كما أنه استبعد عددًا من المصادر والدراسات الأخرى حتى إذا كانت ترقى لمستوى الوثائق، لأن المعيار عنده أن يكون صاحب تلك المجلة أو تلك، أو صاحب

ذلك الرأي أو المقال له نفس القناعات والتوجه القومي المعارض للدولة العثمانية الذي يعتقده هو كما فعل مع مذكرات جمال باشا إذ يقول:" وأما مذكرات جمال باشا ومنشورات الجيش الرابع عن " إيضاحات المسائل التي جرى بحثها في ديوان الحرب بعاليه" فأنني كنت حذرًا تمام الحذر لم استند عليها إلا في الحقائق التي يعترف فيها الترك على أنفسهم أو ما تتعلق بأسرار سياستهم الخارجية ومناوراتهم الدبلوماسية مع الدول"[٢٠].

ومن اللافت للنظر أن أحد أسباب ترشيح ذلك الموضوع للطالب حينئذ توفيق علي برو كان هو إجادته للغة التركية كما ذكر الأستاذ محمد شفيق غربال في تقديمه للرسالة[٢١]؛ إلا أن قائمة المصادر والمراجع التي رجع إليها لم تشتمل إلا على مصدرين عثمانيين، ومرجعين تركيين ودورية عثمانية وحيدة فقط. كما لم تتضمن الدراسة أية وثيقة تركية تخص تلك الفترة تعود إلى الأرشيف العثماني[٢٢].

أما رسالة الماجستير الخاصة بمحمد عبد المنعم الراقد والتي حملت عنوان "الغزو العثماني لمصر ومطلع العهد العثماني فيها"[٢٣]؛ فتمثل أحد النماذج الأكثر تحيزًا في دراسة التاريخ العثماني؛ إذ أن وصفه دخول العثمانيين أو ضم الدولة العثمانية لمصر بالغزو لم يسبقه إليه – على حد علمي– أحد من المؤرخين السابقين عليه. من ذلك حسن عثمان في دراسته في كتاب "المجمل في التاريخ المصري"، والتي جاءت تحت عنوان "تاريخ مصر في العهد العثماني"، وهي دراسة اعتمد عليه الراقد كثيرًا في رسالته وأخذ منه نقولات كثيرة[٢٤].

بل بعضهم مثل الأستاذ الدكتور محمد أنيس قد استمر في وصف نفس الحدث بالفتح رغم تغير المناخ السياسي وقناعاته القومية المختلفة، ونقده لبعض جوانب القصور في فترة الحكم العثماني لمصر. وقد سمى أحد فصول الكتاب بالفتوحات

العثمانية في الشرق العربي، وذلك في تفرقة واضحة بين ذلك الحدث وبين الزحف الاستعماري الذي جعله عنوانا لفصل آخر من الكتاب والذي شهدته المنطقة العربية في سنوات تالية على دخول العثمانيين إلى مصر(٢٥).

وقد حرص الراقد طوال صفحات دراسته على تأكيد تلك الصفة التي أطلقها على فترة حكم العثمانيين لمصر وهي الغزو من خلال فصول الدراسة التي حملت عناوين من قبيل:أسباب الغزو، وموقف الشعب المصري من الغزو، ونتائج الغزو العثماني لمصر واصفًا الحكم العثماني لمصر بأنه سلطة احتلال، وبأنه أجنبي واستبدادي واستغلالي(٢٦). وقد خلت الرسالة من أي مصدر يعود إلى مجموعات الوثائق الأرشيفية التي تضمها الأرشيفات المصرية المختلفة التي رجعت الدراسات العثمانية في فترات تالية، فضلا عن الرجوع إلى مصادر أو وثائق تخص تلك الفترة في الأرشيف العثماني. واعتمدت دراسته بشكل شبه كامل على المراجع العربية والمترجمة، وعلى عدد كبير من الاجنبية التي خلت من أي مرجع تركي أو مترجم عن اللغة التركية باستثناء كتاب "منشآت السلاطين" لفريدون بك، وكتاب "سيرة الفاتح" لنامق كمال الذي ذكره المؤلف على هذا النحو عهد الفاتح لكمال نامق(٢٧). وذلك على الرغم من أنه أكد في مقدمة دراسته على أن إحدى صعوبات الدراسة الخاصة بموضوعه هي أن الوثائق تلك الفترة كتبت باللغة التركية وأن الباحث العربي في حاجة إلى الترجمة العربية لتلك المصادر(٢٨).

كما أن الراقد اكتفي بمرجع وحيد هو ابن اياس أحد أولاد الناس المحب للماليك كرواية لدخول العثمانيين إلى مصر دون مقارنته أو الإشارة إلى مصادر أخرى قد تختلف أو تنقض روايته معاصرة لزمن دخول العثمانيين إلى مصر عربية مثل كتاب "الجواهر المضَّية في أيام الدولة العثمانية" لمحمد بن سلطان الدمشقي(٢٩).

كما أن هناك مصادر عثمانية كان يمكن بعد الاطلاع عليها والاستعانة بها أن تقدم وجهة نظر الآخر المتمثل في العثمانيين والتي يمكن من خلالها إكمال صورة ذلك الحدث التاريخي المفصلي مثل شهادة حيدر جلبي الذي كان مصاحبًا لحملات السلطان سليم الأول و هي عبارة عن روزنامه لحملات السلطان سليم ومنها حملته على مصر وهي تنتهي بتاريخ ٢١ رمضان ٩٢٣هـ/ ٧ أكتوبر ١٥١٧م وهو اليوم الذي وصل فيه السلطان سليم الأول إلى دمشق بعد عودته من حملته على مصر(٣٠). وأيضًا كتاب منشآت السلاطين لأحمد فريدون بك (توفي ٩٩١هـ/١٥٨٣م) الذي يشتمل على مراسلات السلاطين العثمانيين ومن بينهم السلطان سليم الأول وسجل كامل لحملته على مصر حتى عودته إلى استانبول(٣١). وذلك لا يعني أن الراقد لم يكن يعلم بوجود بعض تلك المصادر مثل منشآت السلاطين؛ إذ أننا نجده يستعن بهذا المصدر في فصل تال في رسالته في معرض نفيه لتنازل الخليفة العباسي عن الخلافة للسلطان سليم الأول. وهذا يؤكد على التعامل بشكل انتقائي مع المصادر التي رجع إليها لخدمة فكرته التي انطلق منها في رسالته(٣٢).

وعلاوة على ذلك فإن النقل عن ابن إياس نفسه كان يتم بشكل مجتزأ لتأكيد الفكرة التي كان المؤلف ينطلق منها والتي تتمثل في أن دخول العثمانيين إلى مصر كان احتلالا استغلاليًا. وسوف نكتفي هنا بمثال واحد للتدليل على ما نقول مثل ذلك ما ذكره من تشبيه ما قام به سليم الأول من أخذ العمال المهرة لاستانبول بما فعله تيمورلنك بعد غزو دمشق وحلب وأنقرة، وتأثير ذلك على اضمحلال الصناعة وضياع الحرف في مصر معتمدًا في ذلك على ما ذكره ابن إياس في كتابه(٣٣). وقد أغفل الراقد أن نفس المصدر الذي رجعإليه وهو ابن إياس قد ذكر أن هؤلاء العمال قد رجعوا إلى مصر بعد أقل من أربعة سنوات بعد أن سمح لهم السلطان القانوني

بالعودة إلى بلادهم قائلا:" وفيه يقصد شهر جمادي الأول سنة ٩٢٧هـ / ١٥٢١م) حضر جماعة كثيرة من اسطنبول ممن كان السلطان سليم شاه بن عثمان أسرهم وأخرجهم من مصر فلما مات سليم شاه واستقر ولده سليمان بعده وأظهر العدل فيهم، فحضر منهم جماعة في هذا الشهر". وذكر ابن إياس أسماء هؤلاء العائدين[٣٤]، فهل تكفي هذه المدة البسيطة لتدمير الحرف والصناعات كما حاول الدكتور الراقد أن يؤكد في رسالته.

ولكن مثل وجهات النظر تلك إلى الفترة العثمانية من تاريخ مصر لم تستمر لفترة طويلة إذ اختلف الأمر في فترات لاحقة عندما بدأت تتشكل ملامح مدرسة تهتم بدراسة تاريخ مصر في الحقبة العثمانية والتي اصطلح على تسميتها بـــ"مصر العثمانية" (١٥١٧-١٧٩٨م)، وبدأت تظهر دراسات تنظر إلى فترة الحكم العثماني لمصر بغير تلك النظرة التي كانت في الفترات الأولى مستوسلة في ذلك العودة إلى مصادر تلك الفترة العثمانية إن في شقها الروائي أو الوثائقي، منتجة دراسات مهمة ساهمت إلى حد بعيد في تشكيل رؤية مختلفة لتلك الفترة من تاريخ مصر.

وفي هذا الاتجاه ظهرت دراسات أكاديمية عديدة تعكس عناوينها التنوع الشديد في الموضوعات التي تم تناولها منها على سبيل المثال: رسالة دكتوراه تحت عنوان "الريف المصري في القرن الثامن عشر" لعبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (١٩٧٣م). ورسالة دكتوراه تحت عنوان "الإدارة في مصر في العهد العثماني" لليلى عبد اللطيف (١٩٧٥م)، ورسالة دكتوراه تحت عنوان "الحياة الفكرية في مصر في القرن الثامن عشر" لعبد الله محمد عزباوي(١٩٧٦م). ورسالة ماجستير تحت عنوان "إمارة الحج في مصر العثمانية" لسميرة فهمي عمر (١٩٨٣م). ورسالة ماجستير تحت عنوان "الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني" لمحمد عفيفي

(١٩٨٥م). ورسالة ماجستير تحت عنوان"الجاعات والأوبئة في مصر في القرن السابع عشر" لناصر أحمد إبراهيم (١٩٩٤م). ورسالة ماجستير تحت عنوان مخصصات الحرمين الشريفين في مصر إبان العصر العثماني في الفترة بين ١٥١٧–١٨٠٥م" لمحمد علي فهيم بيومي. ورسالة دكتوراه تحت عنوان" مجتمع الحرفيين في مصر العثمانية السادس عشر والسابع عشر" لنفين مصطفى سعد (٢٠٠٣م). ورسالة دكتوراه تحت عنوان" الجريمة في مصر في القرن الثامن عشر" لمرفت أحمد السيد (٢٠٠٩م). ورسالة دكتوراه تحت عنوان" الجزية في مصر في الفترة مابين ١٧١٣–١٨٥٦م" لإيمن أحمد محمد (٢٠٠٨). ورسالة ماجستير تحت عنوان" الحسبة في مصر العثمانية" لهبة عبد الخالق عبد الله (٢٠١٠م). ورسالة ماجستير تحت عنوان "الفقر في مصر العثمانية" لفاطمة أبو جبل إبراهيم (٢٠١٢م)، ورسالة دكتوراه تحت عنوان" السجون في مصر العثمانية (١٥١٧–١٧٩٨م)" لدعاء سيد حسين (٢٠١٨م)[٣٥].

ويكفي للتأكيد على تميز تلك الرسائل واختلافها وغيرها من الرسائل التي ظهرت في بداية السبعينيات من القرن السابق وما تلتها من فتراتها عقب انحسار حدة المد القومي الذي شهدته فترة الستينيات، وانفتاح الباحثين بشكل كبير على مجموعة المصادر الأرشيفية الخاصة بالفترة العثمانية في الأرشيفات المصرية ما ذكره المؤرخ الكبير الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم في تقديمه لكتاب" الإدارة في مصر في العصر العثماني" للدكتورة ليلى عبد اللطيف الذي كان في الأساس رسالتها للدكتوراه عندما قال: "أما رسالتها للدكتوراة فقد شملت أكثر الموضوعات المتصلة بتاريخ مصر في العصر العثماني، كما يرى القارئ من عنوان الكتاب ومن موضوعات أبوابه وفصوله. ولقد كانت معلوماتنا عن الإدارة العثمانية في مصر قبل ظهور هذه

الدراسة العلمية الجادة قاصرة وغير دقيقة بل ومشوهة إلى حد كبير. وقد استطاعت الدكتورة ليلي بالرجوع إلى وثائق ذلك العصر بالقاهرة أن تصحح وتضبط كثيرًا من معلوماتنا عن هذا العصر وأن تجيب عن الأسئلة التي كانت تواجه الباحثين لهذا العصر(٣٦).

أيضًا رسالة الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عن الريف المصري في القرن الثامن عشر والتي كانت تتكون من خمسة أبواب تشتمل على عشرة فصول قد تناول فيها المؤلف الريف المصري من النواحي الإدارية والمالية والاجتماعية والاقتصادية والدينية والثقافية. وقد استعان الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن في دراسته بعدد كبير من الوثائق والمصادر التي جمعها من الأرشيفات المصرية المختلفة، إلى جانب قانون نامه سليمان القانوني كمصدر عثماني معاصر لتلك الفترة(٣٧).

وفي تقديمه لهذه الرسالة/ الكتاب يعود الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ليؤكد على تميز ذلك النوع من الرسائل لأنه يلقي الضوء بشكل علمي موثق على تلك الفترة من تاريخ مصر التي أريد لها أن تطمس فيقول:" أما العصر العثمانيفظل بين هذين العصرين كما يكاد مهملا ... وكان أستاذنا الراحل محمد شفيق غربال أول ما دعا تلاميذه الدراسين في مدرسة التاريخ الحديث التي بدأ في تأسيسها بكلية الآداب بالجامعة المصرية عام ١٩٣٠م إلى ضرورة توجيه اهتمامهم إلى العصر العثماني والدراسة والبحث في تاريخه الطويل حتى نستطيع أن نقدم صورة صادقة لحياة مصر والمصريين طوال هذه القرون الثلاثة التي يحاول البعض إسقاطها من تاريخنا القومي بحجة أنها لا تتسم إلا بالجمود والفوضى والجهالة وكأن التاريخ لا ينبغي إلا أن يعنى إلا بعصور النهضة والحركة. وكان هذا الحكم الذي صدر على العصر العثماني لا يقبل النقض والإبرام"(٣٨).

وثائق الأرشيف العثماني: التوظيف والماهية والأهمية:

مع تأسيس الجمهورية التركية في عام ١٩٢٣م جرى إهمال تاريخ الدولة العثمانية في عهد الجمهورية حتى أن بعض المشتغلين بالتاريخ من الأتراك في تلك الفترة اعتبروا أن فترة الحكم العثماني كانت فترة مظلمة بالنسبة لتاريخ أمة الأتراك، وانعكست هذه النظرة السلبية على الدراسات والأبحاث التي ظهرت في تلك الفترة. وكان مرد تلك النظرة يكمن في أن الايدلوجية الرسمية للجمهورية التركية كانت تقوم بالأساس على معارضة ومناقضة وجهة نظر الدولة العثمانية ذات الأبعاد الدينية والأممية. وقد اتهم هؤلاء الدولة العثمانية بأنها سعت لإذابة القومية التركية داخل البوتقة العثمانية ولم تبرز العنصر التركي من الناحية القومية كعنصر فعال في ازدهار الحضارة العثمانية[٣٩].

وقد انسحبت هذه القناعات على الأرشيف العثماني في تلك الفترة وجرى التضييق على قدرة الباحثين والدراسين على الاستعانة بمحتوياته الوثائقية. ولكن عقب انقلاب الثاني عشر من سبتمبر ١٩٨٠م أخذ الأرشيف العثماني في استعادة اعتباره شيئًا فشيئًا؛ ذلك أن الدولة في سعيها لإبراز القضايا الوطنية وعلى رأسها المسألة الأرمنية فتحت الأرشيف العثماني أمام الباحثين، وتم عمل فهارس وتصنيفات كثيرة، ونشرت أعداد كبيرة من وثائق الأرشيف التي تناولت الجذور التاريخية للمشاكل السياسية، وتم إعداد وتجهيز سلاسل ومجموعات من الوثائق المهمة بشكل منظم، مما ساعد على تهيئة الوسط الملائم أمام المتخصصين والباحثين الأتراك والأجانب للاستفادة من محتويات تلك الأرشيفات في القيام بدراساتهم وأبحاثهم[٤٠].

وعلى الجانب المصري ظلت مجموعة الوثائق التي ذكرها المؤرخ ستانفورد ج. شو في مقاله المؤسس"الوثائق المصرية في العهد العثماني (١٥١٧–١٧٩٨م)" والتي

تمثلت في الوثائق المحفوظة في دار المحفوظات العمومية، ومحفوظات المحاكم الشرعية، ومحفوظات وزارة الأوقاف، ومحفوظات هيئة الفرنسيسكان تشكل المصدر الأساس الذي اعتمدت عليه الدراسات الخاصة بتاريخ مصر في فترته العثمانية[٤١].

ثم عاد الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم وأكد عليها في تقديمه لكتاب "الريف المصري في القرن الثامن عشر" عندما قال: "ولكن الدراسة الحقة لهذا التاريخ– يقصد تاريخ مصر العثمانية– ينبغي أن تعتمد في الدرجة الأولى على وثائق حكومة مصر العثمانية وهي محفوظة في سجلات ودفاتر ومحافظ لا حصر لها بدار المحفوظات بالقلعة"[٤٢].

وقد شكلت وجهة النظر تلك –والتي خلت من أية إشارة إلى وثائق الأرشيف العثماني– الأساس في تناول مجموعة المصادر والوثائق التي يمكن للباحثين الاعتماد عليها في إنجاز دراساتهم الخاصة بتاريخ مصر في تلك الحقبة التاريخية وذلك عن الرغم من أن المؤرخ ستانفورد ج. شو قد أشار في مقاله السابق إلى وجود عدد من الوثائق الخاصة بمصر في الفترة العثمانية في الأرشيفات التركية قد تساعد إذا ما أضيفت لها ما يوجد في القاهرة نفسها من وثائق على تقديم مصدر مهم لدراسة تاريخ مصر إبان السيادة العثمانية[٤٣].

ولعل ما ساعد على تلك القطيعة المعرفية في فترة الستينيات والسبعينيات وزاد من حدتها ذلك التوجه المواقف السلبية لتركيا تجاه القضايا العربية حيث جاءت هذه المواقف السلبية في السياسة التركية في فترة اتسمت بقوة الحركة الوطنية العربية ونمو الفكر القومي العربي مما ساهم في النظرة السلبية للدولة التركية و كل ما يتصل بها[٤٤]. لذا لم نجد طوال تلك الفترة أية دراسة جادة تستوسل مجموعة الوثائق تلك لانتاج دراسات علمية رصينة تتناول تلك الفترة.

ولم يقتصر هذا الأمر الخاص بعدم الاعتماد على الوثائق العثمانية على الدراسات التي قدمه المؤرخون المصريون؛ بل انسحب ذلك على بعض الكتابات التاريخية التي قدمها المؤرخون الغربيون وإن اختلفت الأسباب؛ فاندريه ريمون على سبيل المثال في كتابه "الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر" قد استعان بعدد كبير من الوثائق الخاصة بأرشيفات مصرية وأجنبية؛ إلا أنه لم يستعن بأي من وثائق الأرشيف العثماني[٤٥].

ونفس الأمر تكرر في دراسته الأخرى التي جاءت تحت عنوان "المدن العربية الكبرى في العصر العثماني" وذلك على الرغم من أن المؤلف تحدث في كتابه عن أهمية الأرشيف العثماني بقوله: "ومنذ الستينيات تتزايد الاستفادة المنظمة من هذه السجلات الأمر الذي أدى إلى تجديد معرفتنا عن هذه القرون التاريخية الأربعة. ولكن الاستفادة من محفوظات استانبول الغنية بشكل خرافي ليست إلا في بدايتها"[٤٦]. وعلى الرغم من أن هذا المؤرخ قد استعان بعدد كبير من المصادر العربية والفرنسية والانجليزية والألمانية؛ إلا أنه لم يستعن إلا بمصدر عثماني وحيد، وكانت الدراسات التي رجع إليها لمؤلفين أتراك قد كتبها هؤلاء المؤلفون بالأساس باللغات الأجنبية التي يعرفها وليس بلغتهم التركية"[٤٧].

ولعل العودة إلى المصادر والوثائق التركية والتعاطي معها بشكل كبير كانت ميزة لم يتمتع بها سوى عدد قليل عدد من المؤرخين الغربيين الذين تناولوا تاريخ مصر العثمانية من أمثال ستانفور شو الذي يغلب الظن على أنه كان يعرف اللغة التركية العثمانية بشكل جيد مما مكنه من العودة بشكل حثيث إلى العديد من المصادر التركية والوثائق التي تضمنها الأرشيف العثماني وتبدى ذلك عبر صفحات كتابه المهم "التنظيم المالي والإداري لمصر العثمانية (١٥١٧–١٧٩٨م)"[٤٨].

وفي فترة الثمانينيات استمرت قطيعة المدرسة المصرية التاريخية مع وثائق الأرشيف العثماني على الرغم من أن هناك من تنّبه من خارج مصر في بدايات تلك الفترة إلى الدور المؤثر الذي يمكن أن تلعبه وثائق ذلك الأرشيف في الدراسات العثمانية؛ فقد أكد الدكتور عبد الجليل التميمي أهمية تلك الوثائق لكل المشتغلين بالتاريخ في العالم العربي قائلا:"إنه من غير الطبيعي أن تُهمل دور الوثائق بتركيا، تلك الدور التي يجب أن تساهم هي الأخرى في إقرار أحكام تاريخية لما توفره من مصادر بكر للمؤرخين المغاربة وكذلك لمؤرخي الشرق الذين تهافتوا على ترجمة مؤلفات الغرب وأمريكا، دون الاهتمام بدور الوثائق العثمانية والتي تشكل أهم مرجع لتاريخ الشرق العربي[٤٩].

وفي تلك الفترة وما تلتها ظهرت عدة دراسات تميزت بالجدة والتميز معتمدة على الكثير من الوثائق والمصادر المتنوعة؛ إلا أنها اعتمدت بالأساس على مجموعة الوثائق المحلية التي فصّلها ستانفورد ج. شو دون أن يكون لمجموعات وثائق الأرشيف العثماني مكان بين الوثائق والمصادر التي اعتمدت عليها تلك الدراسات[٥٠].

وفي بداية التسعينيات عاد الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن وفصّل الحديث في دراسته تحت عنوان "وثائق تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العهد العثماني" عن الوثائق المتصلة بتاريخ مصر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وأماكن حفظها وكيفية الاستفادة منها مثل: دفاتر الالتزام والجمارك والجراية وغيرها من الوثائق التي تحتويها الأرشيفات المصرية دون أية إشارة لوثائق الأرشيف العثماني[٥١].

ولكن بعد ذلك بعام أي في عام ١٩٨٢م ظهر على يد المؤرخ الأستاذ الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى كتاب يؤسس لنظرة جديدة في التعاطي مع الوثائق والمصادر التركية تحت عنوان "في أصول التاريخ العثماني"، وفيه يطرح ضرورة

الاهتمام باللغة التركية والاستعانة بالوثائق التي كُتبت بتلك اللغة، وذلك عندما قال في مقدمة كتابه: "والصفحات التي أقدمها لقراء العربية ليست سوى محاولة لعرض التاريخ العثماني في إطاره الصحيح راجيًا أن تعمل الجامعات ودور البحث العربية على الاهتمام باللغة التركية وتوجيه طلابها إلى دراسة الوثائق العثمانية واستقاء الأحكام التاريخية [٥٢].

ولكن تلك الدعوة لم تتجاوب معها الدراسات الخاصة بمصر العثمانية بالشكل المطلوب، وظلت وثائق الأرشيف العثماني بعيدة عن تلك الدراسات، على الرغم من أن ظروف تصنيف الوثائق في ذلك الأرشيف ونشرها وإتاحتها للباحثين كانت آخذة في التحسن. ولعل دكتور محمد عفيفي قد أشار في مقدمة دراسته عن الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني إلى هذا الأمر فقال: "ولا ينكر الباحث القصور في الاعتماد على الوثائق التركية في أرشيفات استانبول مما كان يثري البحث، ولعل ذلك يرجع إلى ضعف الإمكانات الاقتصادية المتاحة من جانب الدولة للبحث العلمي فضلا عن قلة المادة في يد الباحث"[٥٣].

الماهية

بدأ حفظ الوثائق في الدولة العثمانية بالمعني الحديث مع تأسيس نظارة خزينة الأوراق في عام ١٨٤٦م على يد الصدر الأعظم مصطفى رشيد باشا، ومنذ ذلك التاريخ شهدت أعمال الأرشفة تطورات عديدة إن في عهد الدولة العثمانية أو في عهد الجمهورية التركية[٥٤]. ويعد الأرشيف العثماني واحدًا من أكبر الأرشيف في العالم من حيث كمية الوثائق التي يضمها، وهذه الوثائق التي تتناول مختلف مناحي الحياة الثقافية والسياسية والاقتصادية والصحية والاجتماعية، تعد مصدرًا تاريخيًا مهمًا. ونعني بالأرشيف العثماني هنا الأرشيف العثماني في استانبول والذي كان يطلق

عليه" أرشيف رئاسة الوزراء التركي" Başbakanlık Osmanlı Arşivi، ويرمز له اختصارًا بـــ(BOA). وعقب الاستفتاء الذي تم في ١٦ أبريل من عام ٢٠١٧م وأسفر عن تغيير نظام الحكم من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي انتقلت تبعية هذا الأرشيف من رئاسة الوزراء إلى رئاسة الجمهورية في ١٦ يوليو ٢٠١٨م"[٥٥].

وتنتظم الوثائق والمواد الأرشيفية التي يضمها الأرشيف العثماني في قسمين أساسين هما: تصانيف الدفاتر وتصانيف الوثائق ويبلغ عدد الدفاتر ٣٥٠ ألف دفتر تم تصنيفها كلها بمجموع صفحات ٥٠ مليون وثيقة ؛ أما الوثائق فيبلغ مجموعها ١٠٠ مليون وثيقة صُنف منها ٦٠ مليون وثيقة. ويقصد بالدفاتر السجلات المتسلسلة التي دونت فيها الأحكام المتخذة في البيروقراطية العثمانية بدائرتي الديوان والمالية، للموضوعات التي صدر بشأنها قرار، وأقدمها في الأرشيف العثماني يعود إلى عام ٨٣٥هـــ/١٤٣٢م. أما تصانيف الوثائق فيقصد بها مجموعات الوثائق المنفردة الصادرة عن الديوان الهمايوني والباب الآصفي أكبر دوائر التشكيلات المركزية قبل التنظيمات وهذه الوثائق تضمها سبعة مجموعات وثائقية واحدة منها فقط تقتصر بشكل منظم على وثائق ما قبل التنظيمات أما بقية المجموعات فتضم وثائق فترتي ما قبل التنظيمات وما بعدها معا. ويندرج تحت هذين القسمين الأساسيين عدد كبير من التصنيفات الفرعية المفصلة[٥٦].

الأهمية

تكتسب وثائق الأرشيف العثماني أهمية كبيرة. وتبرز أهميتها بالنسبة لمصر والدول العربية في أنها لم تكتب من الطرف العثماني فقط، بل إنها محررة من قبل المسئولين العاملين في الولايات العربية أو شيوخ القبائل أو وجهاء وكبار الشخصيات المؤثرة في المناطق العربية لذلك تعد هذه الوثائق جامعة لوجهات النظر المختلفة أو

المتفق عليها حول الحدث التاريخي من قبل الأطراف ذات العلاقة بوقائع موضوع الوثيقة[٥٧].

وتعد "دفاتر المهمة" Mühimme Defteri أحد أهم الوثائق في الأرشيف العثماني حيث أن كل دفتر مهمة يحتوي داخله على القرارات السياسية والاجتماعية والعسكرية والاقتصادية الخاصة بالمسائل الداخلية والخارجية التي نوقشت في اجتماع الديوان الهمايوني في خلال عام. ويوجد لدينا ٤١٩ دفترًا تخص الفترة بين عامي (٩٦١–١٣٣٣هـ/ ١٥٥٣–١٩١٥م)، وتحتوي هذه الدفاتر على صور الفرامانات الأصلية ويمكن نجد بها فيها معلومات في موضوعات مهمة مثل الجهود العلمية وحماية الأماكن المقدسة وسياسة الحج وعلاقات الدولة مع الجماعات غير المسلمة وبنية التشكيلات العسكرية، والإدارية في سائر مدن الدولة العثمانية[٥٨].

ويوجد لمصر عدد من دفاتر المهمة تلك تحت عنوان "دفاتر مهمة مصر ودفاتر المكتومة"(Mühimme-Mısır Defterleri) والكود الخاص بها في الأرشيف العثماني هو (A.DVNS.MSR.MHM.d). وتحتوي هذه الدفاتر على قيود الموضوعات المهمة المتعلقة بمصر مرتبة ترتيبًا زمانيًا، وهي عبارة عن خمسة عشر دفترًا تقع تواريخها من أوائل رجب ١١١٩هـ إلى ١٣ صفر ١٣٣٣هـ (١٧٠٧–١٩١٤م) منها أربعة عشر دفترًا خاصة بمهمة مصر بينما يختص الخامس بمهمة مصر المكتومة أي بالأمور السرية وهي على النحو التالي:

رقم الدفتر	السنوات التي يحتويها	عدد صفحات الدفتر
١	أوائل رجب ١١١٩- آواخر ١١٣١هـ/ الموافق ١٧٠٧-١٧١٨م	٢٨٢
٢	اوائل ربيع أول ١١٢٩- اواسط شوال ١١٢٩هـ /١٧١٦هـ	١٢٨
٣	أواخر جمادى الآخرة١١٣١- أواخر جمادى الأولى ١١٣٩هـ /١٧١٨-١٧٢٦م	٣٠٠
٤	أواخر جمادى الأولى ١١٣٩- أواسط١١٤٦هـ /١٧٢٦--١٧٣٣م	٢٩٨
٥	أواسط محرم١١٤٦- أواخر جمادى الأولى ١١٥٦هـ /١٧٣٣-١٧٤٣م	٢٧٧
٦	أواسط صفر ١١٥٦- أوائل ربيع أول١١٦٥هـ /١٧٤٣-١٧٥١م	٣٠٠
٧	أوائل ربيع أول ١١٦٥- أواسطذي القعدة ١١٧٤هـ /١٧٥١-١٧٦٠م	٣٥٥
٨	أوائل ذي الحجة ١١٧٤- أوائل جمادى الأولى١١٨٩هـ /١٧٦٠-١٧٧٥م	٣٨٥
٩	أوائل جمادى الآخرة ١١٨٩- أواسط رجب ١١٩٩هـ /١٧٧٥-١٧٨٤م	٤٠٠
١٠	أواخر رجب ١١٩٩- أوائل ذي القعدة١٢١٧هـ /١٧٨٤-١٨٠٢م	٣٩٩
١١	أوائل صفر ١٢١٨- أواخر شوال ١٢١٩هـ /١٨٠٣-١٨٠٤م	١٩٦

رقم الدفتر	السنوات التي يحتويها	عدد صفحات الدفتر
١٢	أوائل جمادى الأولى١٢٢٠– أوائل محرم ١٢٤١هـ /١٨٠٥–١٨٢٥م	٢٨٦
١٣	أوائل ربيع آخر ١٢٤١– أواخر جمادى الآخرة ١٢٨٠هـ /١٨٢٥–١٨٦٣م	٢٤٥
١٤	أوائل رجب ١٢٨٠– ٥ شوال ١٣٣٠هـ /١٨٦٣–١٩١١م	١٨١
١٥	أواخر جمادى الآخرة ١٢٥٦– ١٣ صفر ١٣٣٣هـ /١٨٤٠–١٩١٤م[٥٩].	١٥١[٦٠].

ويرجع السبب في تخصيص دفاتر مهمة مستقلة لولاية مصر منذ بدايات القرن الثامن عشر إلى تشعب القضايا والموضوعات الخاصة بمصر وارتباط إقليم الحجاز الذي كان يمر بتطورات هامة خلال هذه الفترة بمصر إداريًا واقتصاديًا وأمنيًا؛ إذ كانت مصر مسئولة أمام السلطان مباشرة عن كل الأمور المتعلقة بالحجاز. وتميزت تلك الدفاتر بعدد من السمات إن من ناحية الشكل أو المضمون أو من حيث الخصائص الدبلوماتيقية كل دفتر منها يشتمل على كبير من الأحكام والقرارات[٦١].

وقد شكلت هذه الدفاتر أحد أهم المصادر التي اعتمد على المؤرخ ستانفور ج شو في إتمام دراسته عن مالية مصر[٦٢]. كما أن الدراسات التركية التي تتناول تاريخ مصر في العهد العثماني تعتمد على هذه الدفاتر بشكل أساس للوقوف على الكثير من الجوانب الخاصة بمصر في تلك الفترة[٦٣].

ولا تقتصر الوثائق الخاصة بمصر على دفاتر المهمة تلك وحدها؛ بل إن هناك العديد من الوثائق في دفاتر وأقسام أخرى منها: مجموعة دفاتر تحرير الطابو (BOA, T.T.d) وهي الدفاتر التي تشتمل على مصادر الدخل الخاصة بكل منطقة من مناطق الدولة وتحديد لأملاكها وآراضيها الزراعية والجرداء. وهناك ثلاثة دفاتر من هذه المجموعة تتعلق بخزينة مصر تحت أرقام ٦٤٢ (١٠٠٢هـ/١٥٩٣م)، و٧٢٦ (١٠٢٥هـ/١٦١٦م)، و٧٣٤ (١٠٢٧هـ/١٦١٧م) [٦٤].

ودفاتر الكنائس (BOA, A.DVNS.KLS.d) وهي تشتمل على قيود الفرامانات الخاصة بأماكن العبادة لغير المسلمين وتتناول معلومات حول إنشاء هذه الأماكن وتعميرها وتوسيعها وتوجد بها قيود تخص مناطق طرابلس الغرب ومصر وحلب وبيروت وجبل لبنان وغيرها من المناطق[٦٥]. وهناك دفاتر التحويل ودفاتر العينيات والولايات وبها عدد يخص ولاية مصر[٦٦]، ودفتر مهمة جيش مصر وهو عبارة عن دفترين بهما ما يزيد عن مائتي صفحة في الفترة بين عامي ١٨٠٠-١٨٠٢م[٦٧].

وإضافة إلى هذه الدفاتر يوجد عدد من مجموعات الوثائق التي بها عدد من الوثائق التي تتعلق بمصر، منها من يعود إلى الحقبة العثمانية ومنها ما يعود إلى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وهي :

- وثائق قسم ولاية مصر(A.DVN.MSR)
- تصانيف الإرادة (BOA, İ.DH)
- إرادات إيالة مصر الممتازة (BOA, İ.MTZ)
- وثائق قلم الصدارة الإيالات الممتازة (BOA, A.MTZ.MSR)
- أوراق يلديز (BOA, Y.EE)
- أوراق الصدر الأعظم كامل باشا(BOA, YEE. KP)[٦٨]

ورغم توافر هذا الكم من الوثائق الخاصة بمصر في الأرشيف العثماني وهذه الأهمية التي تتميز بها وما يمكن أن تضيفه إلى الدراسات الخاصة بمصر العثمانية؛ إلا أن التعاطي معها لم بالقدر المرجو من قبل الباحثين المهتمين بدراسة تاريخ مصر في حقبته العثمانية. كما أن التعامل معها يحتاج للتغلب على عدد من المشكلات التي تعوق التواصل معها بالشكل الأمثل التي يأتي في مقدمتها عدم معرفة اللغة التركية العثمانية التي كتبت بها تلك الوثائق، والصعوبات التي تواجه ما يتعامل مع تلك الوثائق لفك مغاليق الخط الذي كتبت به وقراءة مفرداتها[٦٩].

ولعل مجموعة الرسائل الخاصة بدفتر مهمة مصر مثل رسالة الدكتوراه التي قدمها محمد عبد العاطي محمد تحت عنوان "مصر في العصر العثماني (١٢١٨–١٢١٩هـ/١٨٠٣–١٨٠٤م) من خلال وثائق دفتر مهمة مصر رقم ١١ دراسة وثائقية تاريخية مع ترجمة الدفتر إلى اللغة العربية"، ورسالة الماجستير التي قدمتها سحر متولي دسوقي "مصر في العصر العثماني (١١١٩–١١٢٣هـ/١٧٠٧–١٧١١م) من خلال الدفتر الأول لمهمة مصر تحقيق وترجمة ودراسة نقدية"، ورسالة الماجستير التي قدمتها رضوى محمد صالح فرج الله "مصر في العصر العثماني (١١٢٣–١١٢٥هـ/ ١٧١١–١٧١٣م) من خلال الدفتر الأول لمهمة مصر تحقيق وترجمة ودراسة نقدية". تمثل نموذجًا لما قد تسهم به أقسام اللغات الشرقية في هذا الانتاج العلمي الوثائقي الخاص بتاريخ مصر سواء في الفترة العثمانية أو فترة حكم أسرة محمد على باشا، وذلك من خلال دراسة دفاتر المهمة هذا الخاص بمصر مع تقديمترجمة كاملة لها. وبهذا تضاف مصادر جديدة إلى مصادر تلك الفترة يمكن أن يفيد منه باحثون آخرون في دراساتهم[٧٠].

والواقع أن تلك الأقسام قدمت العديد من الرسائل الخاصة بالتاريخ العثماني(٧١)، كما أنها أسهمت إسهامًا مهمًا يتمثل في تقديم عدد من المخطوطات الأصلية الخاصة بتاريخ الدولة العثمانية بعد ترجمتها للغة العربية والعمل عليها من خلال رسائل الماجستير والدكتوراه لتكون متاحة لجموع الباحثين لمزيد من الاستفادة، ولتشكل مثل تلك المخطوطات/المصادر رافدًا جديدًا غنيًا يسهم في إثراء حركة التأريخ الخاصة بالدولة العثمانية إن في شقه العام أو في شقه المتعلق بمصر العثمانية(٧٢).

ولعل ما يقوم الأرشيف العثماني من إصدار كتب وثائقية تضم عددًا من الوثائق التي تخص إحدى البلدان التي كانت تابعة للدولة العثمانية سواء في العالم العربي أو في غيره من المناطق يأتي في هذا السياق في محاولة لتجسير الهوة بين تلك البلاد وبين الوثائق التركية التي تتعلق بتاريخها في الفترة العثمانية. وفي عام ٢٠١٢م صدر عن هذا الأرشيف كتاب عن "مصر في الوثائق العثمانية" في أكثر من خمسائة صفحة يتضمن ثلاث وتسعون وثيقة وعدة صور وخرائط تشمل الفترة بين عامي ١٥٥٩–١٩٢٠م. وهذه الوثائق تتناول أمور مثل الإدارة والأشغال العامة والتعمير والتعليم والحملة الفرنسية وغيرها من الموضوعات. وعبر صفحاته يقدم الكتاب صور أصلية للوثائق مع تقديم ملخصًا لها باللغة العربية (٧٣).

ومن بين الوثائق التي قدمها الكتاب وثيقة تحت رقم BOA, A.DVNS. MHM.d, 7/721 تمثل صورة أحد الأحكام المرسلة إلى أمير أمراء (بيلربي) مصر في ١٧ رجب ٩٧٥هـ الموافق ١٧ يناير ١٥٦٨م في عهد السلطان سليم الثاني لاستشكاف سبل حفر قناة عند السويس لربط البحر الأبيض بالبحر الأحمر لتسهيل حركة الاسطول العثماني كي يلعب دورًا أكثر تأثيرًا في الهند، ويقوم بمساعدة

المسلمين بها وحمايتهم، وتسريع انتقال الاسطول للقضاء على العصاة في الحرمين الشريفين. ولكن هذا المشروع لم يتم لعدم توفر الامكانات اللازمة لتنفيذه حينئذ.

ومثل هذه الوثائق تقوم دليلا على ما يمكن أن تسهم به وثائق الأرشيف العثماني في تغيير بعض الحقائق التي توافقت الدراسات التاريخية على ترديدها، أو تغيير النظر إليها على أقل تقدير، وقد تساعد في نهاية الأمر إلى جانب وثائق ومصادر أخرى على استكمال صورة الحكم العثماني لمصر في جوانبه المختلفة.

الخاتمة

يمكن القول أن الدراسات الخاصة بتاريخ مصر في الفترة العثمانية قد أصبحت تمثل جزءًا أصيلا في حركة التأريخ العام في مصر يتأكد وجوده يومًا بعد يوم وتتسع آفاقه عن طريق تعدد المجالات والموضوعات التي بدأ في تناولها. ولكن هذه الدراسات تحتاج كما أشار الأستاذ الدكتور أحمد زكريا الشلق إلى مزيد من الدراسات العلمية الجادة التي تعالج الفترة ليس بمفاهيم ومعايير القرنين التاسع عشر والعشرين، وإنما بسياقها التاريخي وبمعايير زمانها ودون أحكام عامة أو مسبقة أو متأثرة برؤى استشراقية أو غيرها"(٧٤).

وهذه المعالجة الجديدة لهذه الفترة التاريخية يمكن أن تتحقق كما نعتقد من خلال التعاون بين أقسام التاريخ في مصر وأقسام اللغات الشرقية بما لديها من متخصصين على معرفة ودراية باللغة التركية العثمانية التي كتبت بها المصادر الخاصة بتلك الدراسات أو تكليف باحثين من خريجي أقسام التاريخ بتعلم اللغة التركية العثمانية والتدريب على لغة الوثائق. ويأتي هذا التعاون في إطار مشروع قومي يستهدف استكمال فهرسة الوثائق التركية الموجودة بدار الوثائق القومية. وهذا يتطلب إنشاء تعاون علمي رصين بين تلك الدار في مصر والأرشيف العثماني في تركيا حيث تتوفر هناك مجموعات الوثائق والمصادر، وذلك للاستفادة من خبراتهم المتراكمة في عمليات الفهرسة والحفظ، واستكمال مجموعات الوثائق التركية بدار الوثائق القومية والتي يمكن الرجوع إليها والاستفادة منها في كتابة تاريخ تلك الفترة.

هوامش البحث:

(١) عبد الرحمن بن خلدون: كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة،٢٠٠٧،ج١، ص٢٩.

(٢) نجح العثمانيون في حماية الأماكن المقدسة، ودرأ الخطر البرتغالي عنها، وتأمين طرق الحج للمسلمين، وخاضوا في سبيل تحقيق هذا الهدف معارك عدة ضد البرتغاليين. فعلى سبيل المثال نجح سليمان باشا الخادم بعد حرب ومناوشات طويلة استمرت قرابة عام (٣٠ محرم ٩٤٥– ٢٢ شوال ٩٤٥هـ/٢٨ يونيه ١٥٣٨– ١٣ مارس ١٥٣٩م) في تأمين طرق الحج والتجارة لمسلمي الهند وطرد البرتغاليين المحيط الهندي. وفي سبيل تأكيد تلك الحماية على الحرمين الشريفين سعت الدولة العثمانية إلى ضم اليمن وبسط سيطرتها على البحر الأحمر لتضيق الخناق على محاولات البرتغاليين للوصول إلى الأماكن المقدسة. انظر،

Hulusi Yavuz: Kabe ve Haremeyn'in Muhafazası Bakımından Hdım Süleyman ve Sinan Paşaların Yemen Seferi, Diyanet Dergisi, Diyanet İşleri Başkanlığı Yayınları, 19 Cilt. Sayı. 4,1983,s.43,50.

(٣) لعب الأسطول العثماني دورًا مهمًا في هذا الأمر إذ أنه تمكن طوال القرن السادس عشر من نقل عدد كبير من مسلمي الأندلس عن طريق السفن العثمانية في الجزائر، ووضع سواحل أسبانيا تحت ضغط كبير. وحقق في ذلك انتصارات مهمة على الأساطيل الأوروبية المسيحية لعل من أشهرها معركة بروزة البحرية Preveze Deniz Savaşı في٢٨ سبتمبر ١٥٣٨م والتي انتهت بتحطيم باربا روس خير الدين باشا للاسطول المسيحي بقيادة أندريا دوريا الجنوي أكبر أمراء البحر العاملين لدى الامبراطور تشارلز كوانت (شارلكان)، وكان الأسطول الصليبي هذا يتألف من أساطيل عدة دول على رأسها أسبانيا، وهذه الدول هي: ألمانيا والبندقية والبرتغال وجنوه ومالطه وفلورانسا والبابوية. وكان يتألف من ٣٠٨ سفينة حربية و ٣٠٠ سفينة نقل تقريبًا. واستطاع باربا روس أن يحقق نتيجة باهرة في خلال خمس ساعات فقط، حتى أن دوريا تمكن بشق الأنفس من النجاة بسفنه المصابة بعد مطاردة تورجوت رئيس أحد قادة الأسطول العثماني له. انظر،

Yılmaz Öztuna : Tarih ve Politika Ansiklopedisi, Ötüken Neşriyat,ist., 2006.,s. 484.

(4) Seyyid Muhammed Es-Seyyid: XX. Yüzyılın İkinci Çeyreğinden XXI. Yüzyılın Başlarına Kadar Mısır Üniversitelerinde Osmanlı Türk Tarihi

Yazımı, Türkiye Araştırmaları Literatür Dergisi, Bilim ve Sanat Vakfı,cilt8,sayı15,2010, s525-527.

(٥) أحمد عبد الله نجم: التحيز في دراسة تاريخ الدولة العثمانية كتاب أم القرى للأستاذ عبد الرحمن الكواكبي نموذجًا، مجلة المنار الجديد، القاهرة، العدد٤٤،خريف ٢٠٠٨م.ص١١.

(٦) رءوف عباس من من مقدمته لترجمة كتاب نللي حنا: ثقافة الطبقى الوسطى في مصر العثمانية، ترجمة د.رءوف عباس،الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،٢٠٠٤م،ص١٤.

(٧) نللي حنا: مصر العثمانية والتحولات العالمية، ترجمة مجدي جرجس،المركز القومي للترجمة، القاهرة،٢٠١٦م،ص١٤.

(8) İsmail Hakkı Demircioğlu: Osmanlı Devletinde Tarih Yazımının Tarih Öğretimi Üzerine Etkileri, Millî Eğitim Dergisi,Sayı 193, Kış/2012, s.121.

(9) İsmail Hakkı Demircioğlu: Türkiye'de Tarih Eğitiminin Tarihi, Türkiye Araştırmaları Literatür Dergisi, Cilt 6, Sayı 12, 2008,s.431.

(10) Alican Kirişoğlu: Tanzimat'tan Cumhuriyete Türkiye'de Tarih Yazımı, Tarih Yazımı-Gelecek Geçmişi Tartışıyor, Ulusal Tarih Öğrenci Sempozyumu (2-4 Mayıs 2013 Isparta),s.7.

(11) M. Serkan Taflıoğlu: Modern Türk Tarihiçiliğinde Türklerin Müslüman Oluşu, Turan Stratejik Araştırmalar Merkezi Dergisi, SAYI: 16, CİLT: 4 , SONBAHAR, 2012,S.15.

(١٢) انظر رءوف عباس: ص١١-١٢ من تقديمه لكتاب نللي حنا: تجار القاهرة في العهد العثماني سيرة أبي طاقية شاهبندر التجار، ترجمة د. رءوف عباس،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٧م.

(١٣) انظر،ستانفورد ج. شو: الوثائق المصرية في العهد العثماني (١٥١٧-١٧٩٨م)، مجلة معهد المخطوطات العربية،المجلد الأول، ج ٢،مايو١٩٥٦م،ص١٤٧.

(١٤) لمزيد من المعلومات حول تلك الدراسات والدور العلمي الذي لعبه هؤلاء الرواد انظر،عبد المنعم الجميعي: حركة التأليف التاريخي في مصر الحديثة والمعاصرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة،٢٠٠٦م،ص٢٧٣-٣٨٣.

(١٥) انظر، محمد صبري السربوني: نشأة الروح القومية المصرية ١٨٦٣-١٨٨٢م، ترجمة تاجي رمضان عطية، المجلس الأعلى للثقافة،ط١، القاهرة،٢٠٠٦م، ص٥٢.

(١٦) انظر، محمد صبري السربوني: نفسه، ص٣٠٢-٣٠٧.

(١٧) انظر، أحمد عزت عبد الكريم: تاريخ التعليم في عصر محمد علي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،١٩٣٨م، ص٨ وما بعدها.

(١٨) انظر، سهيل صابان: البحوث والدراسات العثمانية والتركية في المكتبة العربية، مطبوعات الملك فهد الوطنية، الرياض، ط٢، ١٩٩٥م، ص١٢،٣٩، ٤٠ على الترتيب.

(١٩) توفيق علي برو: العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨–١٩١٤م، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٦٠م، ص ١٤.

(٢٠) توفيق علي برو: نفس المرجع، ص ٩.

(٢١) محمد شفيق غربال من تقديمه لرسالة توفيق علي برو: نفس المرجع، ص ٣.

(٢٢) انظر توفيق علي برو: نفس المرجع، ص ٦٤١، ٦٤٣، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨.

(٢٣) طبعت هذه الرسالة تحت اسم "الغزو العثماني لمصر ونتائجه على الوطن العربي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٦٨م.

(٢٤) انظر حسن عثمان: تاريخ مصر في العهد العثماني، ضمن كتاب المجمل في التاريخ المصري، تأليف بعض أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب جامعة فؤاد الأول، نشره حسن إبراهيم حسن، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط١،القاهرة ،١٩٤٢م. ص٢٣١–٢٨٤.

(٢٥) محمد أنيس: الدولة العثمانية والشرق العربي ١٥١٤–١٩١٤م، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د.ت، ص١٠٢، ١٦٧.

(٢٦) انظر، محمد عبد المنعم الراقد: الغزو العثماني لمصر ونتائجه على الوطن العربي، مرجع سابق ص ٨٣، ١٣٩، ٢٠٧، ٢٦١، ٢٦٤، ٢٦٥.

(٢٧) انظر، محمد عبد المنعم الراقد: نفسه، قائمة المصادر والمراجع من ص٤٦٧–٤٨٦.

(٢٨) محمد عبد المنعم الراقد: نفسه، ص ٣ من المقدمة.

(٢٩) محمد بن سلطان الدمشقي: الجواهر المضَّية في أيام الدولة العثمانية، دراسة وتحقيق عيسى سليمان أبو سليم، وتيسير خليل الزواهرة،مجلة المنارة للبحوث والدراسات ،مج ١٣،ج٧، ٢٠٠٧م ص٢٥٥–٢٥٨١.

(٣٠) فاضل بيات: البلاد العربية في الوثائق العثمانية، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية/ استانبول، ٢٠١٠م المجلد الأول، ص ٣٠١–٣٥٢.

(٣١) فريدون بك: منشآت السلاطين، استانبول، ١٢٧٤ه، الجزء الأول ص ٤١٩–٥٢٥.

(٣٢) محمد عبد المنعم الراقد: نفسه، ص٢١٩.

(٣٣) محمد عبد المنعم الراقد: نفسه، ص ٣٤٣.

(٣٤) محمد بن أحمد بن إياس: بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق: محمد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب،ج٥، ١٩٨٤م، ص ٣٩٤.

(٣٥) لمزيد من التفصيل حول تلك الرسائل انظر، موقع اتحاد مكتبات الجامعات المصرية على شبكة المعلومات http://library.shams.edu.eg/eulc_v5/libraries.

(٣٦) انظر، أحمد عزت عبد الكريم ص ح من تقديمه لكتاب ليلى عبد اللطيف احمد: الإدارة في مصر في العصر العثماني، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة،١٩٧٨م.

(٣٧) طبعت هذه الرسالة وصدرت في كتاب بنفس العنوان عن مكتبة مدبولي،ط٢، القاهرة ١٩٨٦م.

(٣٨) أحمد عزت عبد الكريم من تقديمه للكتاب ص ١٢.

(39) Nevzat Köken: Cumhuriyet Dönemi Tarih Anlayışları ve Tarih Eğitimi (1923 -1960), Doktora Tezi, ISPARTA-2002,s,169-170.

(40) Oktay Özel: "Türkiye'de Osmanlı tarihçiliğinin son çeyrek yüzyılı: Bir bilanço denemesi", Toplum ve Bilim, Birikim Yayınları,ist.,2002,sayı.91,s,15.

(٤١) للتعرف على تفصيل تلك الوثائق انظر،ستانفورد ج. شو: مرجع سابق،ص١٤٦-١٦١. ولعل شو في مقاله هذا كان يرد على هذا الإدعاء الذي طرحه بعض المتخصصين والذي مفاده أن الوثائق في الفترة التي سبقت عهد محمد قليلة بل نادرة ولا ندري أين هي".انظر في ذلك محمد أحمد حسين: الوثائق التاريخية، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٥٤م، ص٦٧.

(٤٢) انظر، عبد الرحيم عبد الرحمن: الريف المصري في القرن الثامن عشر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط٢، ١٩٨٦م، ص ١٢.

(٤٣) انظر،ستانفورد ج. شو: مرجع سابق، ص١٤٦.

(٤٤) انظر، فوزية محنوف: أهمية وثائق الأرشيف العثماني في الدراسات التاريخية العربية للعهد العثماني،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية،عدد ٤٦، ديسمبر ٢٠١٦م، ص٦٥.

(٤٥) انظر، اندريه ريمون: الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر،ترجمة ناصر أحمد إبراهيم وباتسي جمال الدين، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥م،ج١، ص٣٥-٣٧.

(٤٦) اندريه ريمون: المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ترجمة لطيف فرج، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة،١٩٩١م،ص١٧.

(٤٧) انظر، اندريه ريمون: المدن العربية، مرجع سابق، ص ٢٥٥–٢٨٣.

(٤٨) للإطلاع على قائمة المصادر العثمانية والأرشيفات التركية التي رجع إليها المؤلف انظر،

Stanford J.Shaw: The Financial and administrative organization and development of Ottoman Egypt,(1517-1798), Princeton University press,1962,PP.405-407.

(٤٩) عبد الجليل التميمي: بحوث ووثائق في التاريخ العربي، الدار التونسية للنشر، تونس، ط١، ١٩٧٢م، ص١٤.

(٥٠) للتدليل على هذا انظر على سبيل المثال: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: الريف المصري في القرن الثامن عشر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٦م، وكانت في الأصل رسالة دكتوراه نوقشت عام ١٩٧٣م. سميرة فهمي علي عمر: إمارة الحج العثمانية (١٥١٧–١٧٩٨م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧م. وهذه الدراسة كانت في الأصل رسالة ماجستير نوقشت عام ١٩٨٣م. ومحمد عفيفي: الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١م وكانت في الأصل رسالة ماجستير نوقشت عام ١٩٨٥م. وعبد الرازق إبراهيم عيسى: تاريخ القضاء في مصر العثمانية(١٥١٧–١٧٩٨م) الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨م، وهي في الأصل رسالة ماجستير نوقشت عام ١٩٩٤م، وحسام محمد عبد المعطي: العلاقات المصرية الحجازية في القرن الثامن عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩م، وهي في الأصل رسالة ماجستير نوقشت عام ١٩٩٨م.

(٥١) انظر، عبد الرحيم عبد الرحمن: وثائق تاريخ مصر الاجتماعي والاقتصادي في العهد العثماني، مجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق، العدد ٥، يوليو ١٩٨١م، ص١٦٤–١٨٤.

(٥٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، القاهرة، ط٢، ١٩٩٣م، ص ٩.

(٥٣) انظر، محمد عفيفي: الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١م، ص١١.

(٥٤) للوقوف بالتفصيل على أعمال حفظ الوثائق تلك انظر، الصفصافي أحمد المرسي: الأرشيف العثماني وكيفية الاستفادة منه في إعادة كتابة تاريخ العرب الحديث، المجلة المغربية للتوثيق، أكتوبر ١٩٨٣م، ص ١١٠–١١٣.

(55)Bkz, Türkiye Cumhuriyeti Cumhurbaşkanlığı, Devlet Arşivleri Başkanlığı, 2018 yılı Faaliyet Raporu, Strateji Geliştirme dairesi Başkanlığı,s.19.

(٥٦) في تفصيل هذين القسمين الرئيسيين وتصنيفاتها الفرعية ومحتوياتها من الوثائق المختلفة والرموز المفتاحية الدالة على كل قسم منها. انظر،

Yusuf İhsan Genç ve başkaları: Başbakanlık Osmanlı Arşivi Rehberi, Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığı, İst , 2010,S.3-425.

(٥٧) حسن ويس يعقوب: الأرشيف الوثائقي العثماني دراسة أولية في التأسيس والأهمية، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، النجف،العدد ٤١، ٢٠١٦م.ص ٣٦.

(58)Mustafa Kılıç: Osmanlı Tarihi Araştırmalarında Mühimme Defterlerinin Yeri ve 107 Numaralı Mühimme Defteri, Cumhuriyet Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi,cilt7,Aralık,2003.,S.250-251.

(٥٩) انظر، نجاتي أقطاش وعصمت بينارق: الأرشيف العثماني، ترجمة صالح سعداوي صالح، منشورات مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول و مركز الوثائق والمخطوطات بالجامعة الأردنية، عمان ١٩٨٦م. ص ١٤٥-١٤٦.

(60)Yusuf İhsan Genç ve başkaları: a.g.e.,S.20.

(٦١) انظر،محمد عبد العاطي محمد: مصر في العصر العثماني (١٢١٨-١٢١٩ه/١٨٠٣-١٨٠٤م) من خلال وثائق دفتر مهمة مصر رقم ١١ دراسة وثائقية تاريخية مع ترجمة الدفتر إلى اللغة العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب جامعة سوهاج، ٢٠٢٠م،ص٧٠-٧٧.

(62)Stanford J.Shaw: İbid,PP.XIX-XX.

(٦٣) انظر على سبيل المثال

Özen Tok: XVII. Asırda Mısır Eyaleti, basılmamış, doktora tezi, Erciyes Üniversitesi, Sosyal Bilimler Enistitüsü, Tarih Anabilim Dalı, Kayseri 2002. Süleyman Kızıltoprak, 15 Numaralı Mühimme-i Mısır Defteri Mehmed Ali PaÇa'dan Hüseyin Kamil'e Mısır Siyasi Tarihinin Önemli Belgeleri, Türk Tarih Kurumu,Ankara, 2015.ve Seyyid Muhammed Esseyyid , XVI. Asırda Mısır Eyaleti, İst, 1990

وقد ترجم دكتور سيد محمد السيد دراسته تلك وصدرت في القاهرة عام ١٩٩٧م تحت عنوان "مصر في القرن السادس عشر، دراسة وثائقية في النظم الإدارية والقضائية والمالية والعسكرية". وهذه الدراسة كانت في الأساس رسالة علمية نال بها الباحث درجة الدكتوراه من قسم التاريخ في كلية

الآداب جامعة استانبول عام ١٩٨٦م. وهي من أوفي الدراسات الخاصة بتاريخ مصر في تلك الفتـــرة والتي اعتمدت بالأساس على وثائق الأرشيف العثماني وخاصة دفاتر المهمة.

(64) İsmet Binark:Mısır Tarihinin Kaynakları Bakımından Başbakanlık Osmanlı Arşivi Önemi, Başbakanlık Devlet Arşivleri Genel Müdürlüğü,Ankara,1997.S.17-18.

(65) Yusuf Sarınay :Arap Üllelerinin Tarihi Kaynakları Bakımından Türk Arşivlerinin Önemi,Belleten, Sayı 271,Aralık 2010.S.676-679

(٦٦) في تفصيل تلك الدفاتر انظر، نجاتي أقطاش وعصمت بينارق: مرجع سابق،ص ٢٠٩–٢٠١٢، وص٢٢١–٢٥١، وص ٢٧٥–٢٨٦.

(67) İsmet Binark:a.g.e.,S.13.

(٦٨) في تفصيل تلك الوثائق، انظر،

Yusuf Sarınay :a.g.e.,S.684-689.

(٦٩) للوقوف على تفصيل بعض هذه المشكلات انظر، أحمد عبد الله نجم: مشكلات ترجمة النصوص التاريخية من التركية الى العربية: الوثائق التركية العثمانية نموذجًا، في كتاب الترجمة وإشكاليات المثقافة الثاني، تحرير وتقديم وليد حمارنه، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة، ٢٠١٦م، ص ٥٨١–٥٩٣.

(٧٠) وفي هذا الإطار هناك رسائل جامعية أخرى اعتمدت على الوثائق التركية مع تقديم ترجمة لها منـــها: رسالة دكتوراه تحت عنوان "الوثائق التركية العثمانية بديوان الجفالك والعُهد في الفتـــرة (١٢٥٢–١٢٦٤/١٨٣٦–١٨٤٧م) دراسة وثائقية مع ترجمة نماذج منها" لوجيه محمود عبد المجيد نوقشت في قسم اللغات الشرقية بكلية الآداب جامعة عين شمس عام ٢٠١٨م.

(٧١) من هذه الرسائل رسالة ماجستير تحت عنوان "الإصلاحات العثمانية ابتداء من عهد سليم الثالث حتى عهد عبد العزيز في ضوء المصادر التركية" لأحمد محمد الهواري (١٩٨١م). ورسالة دكتوراه تحت عنوان" العلاقات المصرية العثمانية منذ مؤتمر برلين ١٨٧٨م حتى الوفاق الودي ١٩٠٤م" لمكرم عبد الفتاح (١٩٨٢م). ورسالة دكتوراه تحت عنوان " الصراع العثماني الصفوي في الفترة مابين ١٥٢٠–١٥٦٦م" لتوفيق حسن (١٩٩٢م). ورسالة دكتوراه تحت عنوان "دور السفارات العثمانية في أوربا في مطلع القرن الثامن عشر وأثرها في حركة التغريب" لوفاء البستاوي (٢٠٠٣م). ورسالة دكتوراه تحت عنوان "المدرسة العثمانية منذ عهد الفاتح حتى عهد القانوني في ضوء المصادر التركية" لأحمد عبد الله نجم (٢٠٠٥م) .

(٧٢) من هذه الرسائل على سبيل المثال: رسالة دكتوراه تحت عنوان" معروضات أحمد جودت پاشا دراسة وتحقيق وترجمة" لماجدة مخلوف(١٩٨٣م). ورسالة ماجستير تحت عنوان "مخطوطة ضيانامه للدراندلي دراسة وترجمة للغة العربية" لجمال سعيد عبد الغني(١٩٩٧م). ورسالة ماجستير تحت عنوان" تاريخ بچوي لبچوي إبراهيم أفندي ترجمة ودراسة" لأحمد حنفي عبد الرحيم(١٩٩٨م), ورسالة ماجستير تحت عنوان "تاريخ سلانيكي لمصطفى أفندي سلانيكي ترجمة ودراسة" لناصر عبد الرحيم حسين(١٩٩٨م)، ورسالة ماجستير تحت عنوان" كتاب فذلكه كاتب چلبي(١٥٩١-١٦٢١م)" لأحمد علي النادي(٢٠٠٦م). ورسالة ماجستير تحت عنوان"مرآة الممالك لرئيس البحر سيدي علي دراسة وترجمة" لتسنيم محمد حرب(٢٠٠٧م)، ورسالة ماجستير تحت عنوان"مصر في كتاب وقايع دولت عليهء عثمانيه أحمد جودت باشا" ترجمة ودراسة نقدية " لشيماء عليوه محمد (٢٠١٨م). ولمزيد من التفصيل حول تلك الرسائل انظر، موقع اتحاد مكتبات الجامعات المصرية على شبكة المعلومات

http://library.shams.edu.eg/eulc_v5/libraries .

(٧٣) للاطلاع على هذا الكتاب وما يحتويه من وثائق. انظر،

Nuran Koltuk: Osmannlı Belgelerinde Mısır, Başbakanlık Devlet Arşivleri Genel Müdürlüğü,İst.,2012.

وهذا الكتاب وغيره من الإصدارات الوثائقية متاحة بالمجان على موقع الأرشيف العثماني على شبكة المعلومات

https://www.devletarsivleri.gov.tr/Sayfalar/Yayinlar/Yayinlar.aspx

(٧٤) أحمد زكريا الشلق من تقديمه لكتاب محمد صبري الدالي: فقهاء وفقراء اتجاهات فكرية وسياسية في مصر العثمانية، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٠م، ص ٩.

مراجع الدراسة

أولا العربية:

- أحمد عبد الرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، القاهرة، ط٢، ١٩٩٣م.
- أحمد عبد الله نجم : مشكلات ترجمة النصوص التاريخية من التركية الى العربية: الوثائق التركية العثمانية نموذجًا، في كتاب الترجمة وإشكاليات المثقافة (٢)، تحرير وتقديم وليد حمارنه، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة، ٢٠١٦م.
- أحمد عبد الله نجم: التحيز في دراسة تاريخ الدولة العثمانية كتاب أم القرى للأستاذ عبد الرحمن الكواكبي نموذجًا، مجلة المنار الجديد، القاهرة، العدد٤٤، خريف ٢٠٠٨م.
- أحمد عزت عبد الكريم: تاريخ التعليم في عصر محمد علي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،١٩٣٨م.
- اندريه ريمون: الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر،ترجمة ناصر أحمد إبراهيم وباتسي جمال الدين، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥م.
- اندريه ريمون: المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ترجمة لطيف فرج، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة،١٩٩١م.
- توفيق علي برو: العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨–١٩١٤م، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٦٠م.
- حسن عثمان: تاريخ مصر في العهد العثماني، ضمن كتاب المجمل في التاريخ المصري، تأليف بعض أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب جامعة فؤاد الأول، نشره حسن إبراهيم حسن، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط١، القاهرة ،١٩٤٢م.
- حسن ويس يعقوب: الأرشيف الوثائقي العثماني دراسة أولية في التأسيس والأهمية، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، النجف،العدد ٤١، ٢٠١٦م.
- ستانفورد ج. شو: الوثائق المصرية في العهد العثماني (١٥١٧–١٧٩٨م)، مجلة معهد المخطوطات العربية،المجلد الأول، ج ٢، مايو١٩٥٦م.

- سهيل صابان: البحوث والدراسات العثمانية والتركية في المكتبة العربية، مطبوعات الملك فهد الوطنية، الرياض، ط٢، ١٩٩٥م.
- الصفصافي أحمد المرسي: الأرشيف العثماني وكيفية الاستفادة منه في إعادة كتابة تاريخ العرب الحديث، المجلة المغربية للتوثيق، أكتوبر ١٩٨٣م.
- عبد الجليل التميمي: بحوث ووثائق في التاريخ العربي، الدار التونسية للنشر، تونس، ط١، ١٩٧٢م.
- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: وثائق تاريخ مصر الاجتماعي والاقتصادي في العهد العثماني، مجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق، العدد ٥، يوليو ١٩٨١م.
- عبد الرحيم عبد الرحمن: الريف المصري في القرن الثامن عشر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط٢، ١٩٨٦م.
- عبد المنعم الجميعي: حركة التأليف التاريخي في مصر الحديثة والمعاصرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- فاضل بيات: البلاد العربية في الوثائق العثمانية، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية/ استانبول، ٢٠١٠م..
- فوزية محنوف: أهمية وثائق الأرشيف العثماني في الدراسات التاريخية العربية للعهد العثماني،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية،عدد ٤٦، ديسمبر ٢٠١٦م.
- ليلى عبد اللطيف أحمد: الإدارة في مصر في العصر العثماني، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٨م.
- محمد أحمد حسين: الوثائق التاريخية، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٥٤م.
- محمد أنيس: الدولة العثمانية والشرق العربي ١٥١٤-١٩١٤م، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د.ت.
- محمد بن سلطان الدمشقي: الجواهر المضَّية في أيام الدولة العثمانية، دراسة وتحقيق عيسى سليمان أبو سليم، وتيسير خليل الزواهرة،مجلة المنارة للبحوث والدراسات، مج ١٣، ج٧، ٢٠٠٧م.

- محمد صبري الدالي: فقهاء وفقراء اتجاهات فكرية وسياسية في مصر العثمانية، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٠م.
- محمد صبري السربوني: نشأة الروح القومية المصرية ١٨٦٣–١٨٨٢م، ترجمة تاجي رمضان عطية، المجلس الأعلى للثقافة،ط١، القاهرة،٢٠٠٦م.
- محمد عبد العاطي محمد: مصر في العصر العثماني (١٢١٨–١٢١٩ه/١٨٠٣–١٨٠٤م) من خلال وثائق دفتر مهمة مصر رقم ١١ دراسة وثائقية تاريخية مع ترجمة الدفتر إلى اللغة العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب جامعة سوهاج،٢٠٢٠م.
- محمد عبد المنعم الراقد : الغزو العثماني لمصر ونتائجه على الوطن العربي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٦٨م.
- محمد عفيفي: الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١م.
- مصطفي كامل: المسألة الشرقية، مطبعة الآداب بمصر، القاهرة، ١٨٩٨م.
- نجاتي أقطاش وعصمت بينارق: الأرشيف العثماني، ترجمة صالح سعداوي صالح، منشورات مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول و مركز الوثائق والمخطوطات بالجامعة الأردنية، عمان ١٩٨٦م.
- نللي حنا: ثقافة الطبقى الوسطى في مصر العثمانية، ترجمة د.رءوف عباس،الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،٢٠٠٤م.
- نللي حنا: تجار القاهرة في العهد العثماني سيرة أبي طاقية شاهبندر التجار، ترجمة وتقديم د. رءوف عباس،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٧م.
- نللي حنا: مصر العثمانية والتحولات العالمية، ترجمة مجدي جرجس،المركز القومي للترجمة، القاهرة،٢٠١٦م.

ثانيا: العثمانية

- فريدون بك: منشآت السلاطين، استانبول، ١٢٧٤ه.

ثالثًا: التركية

- Alican Kirişoğlu: Tanzimat'tan Cumhuriyete Türkiye'de Tarih Yazımı, Tarih Yazımı-Gelecek Geçmişi Tartışıyor, Ulusal Tarih Öğrenci Sempozyumu (2-4 Mayıs 2013 Isparta).
- Hulusi Yavuz: Kabe ve Haremeyn'in MuhafazasıBakımından Hdım Süleyman ve Sinan Paşaların Yemen Seferi, DiyanetDergisi, Diyanet İşleri Başkanlığı Yayınları, 19 Cilt.Sayı. 4,1983.
- İsmail Hakkı Demircioğlu: İsmail Hakkı Demircioğlu: Osmanlı Devletinde Tarih Yazımının Tarih Öğretimi Üzerine Etkileri, Millî Eğitim Dergisi,Sayı 193, Kış/2012.
- İsmail Hakkı Demircioğlu: Türkiye'de Tarih Eğitiminin Tarihi, Türkiye Araştırmaları Literatür Dergisi, Cilt 6, Sayı 12, 2008.
- İsmet Binark:Mısır Tarihinin Kaynakları Bakımından Başbakanlık Osmanlı Arşivi Önemi, Başbakanlık Devlet Arşivleri Genel Müdürlüğü,Ankara,1997.
- M. Serkan Taflıoğlu: Modern Türk Tarihiçiliğinde Türklerin Müslüman Oluşu, Turan Stratejik Araştırmalar Merkezi Dergisi,Sayı, 16, Cilt, 4 , Sonbahar, 2012.
- Mustafa Kılıç: Osmanlı Tarihi Araştırmalarında Mühimme Defterlerinin Yeri ve 107 NumaralıMühimme Defteri, Cumhuriyet Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi,cilt7,Aralık,2003.
- Nevzat Köken: Cumhuriyet Dönemi Tarih Anlayışları ve Tarih Eğitimi (1923 -1960), Doktora Tezi, ISPARTA-2002.
- Oktay Özel: "Türkiye'de Osmanlı tarihçiliğinin son çeyrek yüzyılı: Bir bilanço denemesi", Toplum ve Bilim, Birikim Yayınları,ist.,2002.
- Seyyid Muhammed Es-Seyyid: XX. Yüzyılın İkinci Çeyreğinden XXI. Yüzyılın Başlarına Kadar Mısır Üniversitelerinde Osmanlı Türk Tarihi Yazımı, Türkiye Araştırmaları Literatür Dergisi, Bilim ve Sanat Vakfı,cilt8,sayı15,2010.
- Yılmaz Öztuna:Tarih ve Politika Ansiklopedisi,Ötken, Neşriyat, ist., 2006.

- Yusuf İhsan Genç ve başkaları: Başbakanlık Osmanlı Arşivi Rehberi, Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığı, İst , 2010.
- Yusuf Sarınay :Arap Üllelerinin Tarihi Kaynakları Bakımından Türk Arşivlerinin Önemi,Belleten, Sayı 271,Aralık 2010.

ثالثا: الأجنبية

- Stanford J.Shaw: The Financial and administrative organization and development of Ottoman Egypt,(1517-1798), Princeton University press,1962.